

السَّائِلَاتُ

مفهومة وأنواعه وآراء علماء الإسلام فيه

د . جبر محمد حسن على حسن جبر
الأستاذ المساعد بقسم الدعوة بالكلية

الحمد لله يقول الحق وهو يهdy السبيل والصلاة والسلام على المبعوث
رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه أجمعين

وبعد

فقد ظهر في العصر الحديث موضوع التأمين كموضوع يحتاج اليه معظم
الناس ، ويسألون عن حكم الاسلام فيه لأن الأمن مطلب فطري يسعى اليه
كل انسان ، كما أن السعى في طلب الرزق مطلب سلوكي فطري وكلاهما
لا يصدران الا عن رجل رشيد .

وللأمن في أى أمة ثلاثة أمور :

أولها : أمن داخل البلاد يتولاه كل من يتصل بكلمة الأمن كوظيفة داخل
البلاد .

وثانيها : أمن عند الحدود ويتولاه من يدافع عن البلاد بالأسلحة التقليدية
في البر ، والبحر ، والجو .

وثالثها : الأسرة من لحظة تكوينها العقد الشرعى الى مراحل نموها بالبنين
والحفدة الى مراحل انقضاء الأسرة بفسخ العقد وافتراق الزوجين
بالحياة أو بالموت (١) .

وإذا كانت هذه هى أمور الأمن في أى أمة فما معنى الأمن في اللغة ،
وفي القرآن والسنة .

(١) راجع الاقتصاد الاسلامى مدخل ومنهاج للدكتور عيسى عبده .

أما عن معنى الأمن في اللغة :

فتجمع كتب اللغة على أن لفظ الأمن ، يعنى اطمئنان النفس وزوال
الخوف (١) والأصل في اللفظ أن يستعمل في سكون القلب (٢) والأمن ضد
الخوف .

في القرآن الكريم :

« الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » ويعنى اطعمهم من جوع
تلبية حاجاتهم الجسمية وآمنهم من خوف يعنى اطمئنا لنفوسهم وقلوبهم
ويقال رجل أمين وأمان أى له دين (٣) وأمن البلد اطمأن فيه أهله وأمن
الشر ومنه سلم وآمن فلان على كذا وثق فيه واطمأن اليه أو جعله آميناً
عليه (٤) أمانا فهو أمين ثم استعمل المصدر في الايمان مجازفا ف قيل الوديعه
أمانة (٥) والايمان ضد الكفر والامان بمعنى تصديق وضده التكذيب .

أما الأمن في القرآن الكريم :

فقد ورد لفظ الأمن في القرآن بصيغ متعددة منها الاطمئنان والوثوق
ومنها التصديق أى الايمان ومنها الأمانة ، قال تعالى « هل آمنكم عليه
الا كما أمنتكم على أخيه من قبل » (٦) آمنكم يعنى الاطمئنان والوثوق .

وقوله تعالى : « وما أنت بمؤمن لنا » (٧) أى لست بمصدق وقوله
تعالى : « وتخونوا أمانتكم » (٨) أى ما أوتمنتم .

(١) راجع المفردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني ص ٥٥

(٢) المصباح المنير ج ١ ص ٤٢

(٣) راجع لسان العرب ج ١٦ ص ١٦ والمصباح المنير ج ١ ص ٤١

(٤) المعجم الوسيط ج ١ ص ٣٧

(٥) المصباح المنير ج ١ ص ٤١

(٦) سورة يوسف ص ٦٤

(٧) سورة يوسف ص ١٧

(٨) الأنفال ص ٢٧

أما عن الأمن في السنة النبوية :

فقد وردت مدلولات الأمن في السنة النبوية بمعان كثيرة منها ما رواه جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال « ما آمن بى من بات شبعانا وجاره جائع بجنبه وهو يعلم » (١) .

وعن أنس رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال « ان المؤمن من آمنه الناس على أموالهم وأنفسهم » (٢) .

وورد عن رسول الله ﷺ « والذى نفسى بيده لا يدخل الجنة من لا يأمن من جاره بوائقه » (٣) .

تاريخ التأمين :

لم يعرف التاريخ التأمينى في العالم الاسلامى الا في القرن الثانى عشر الهجرى . الثامن عشر الميلادى بدليل أنه لم يتعرض للفتوى فيه أحد الفقهاء قبل الفقيه الحنفى ابن عابدين (٤) الذى أفتى بعدم جوازه (٥) .

أما التأمين في الغرب فلا مرأى في أن أول أنواعه في الظهور هو التأمين البحرى وأنه بدء في لومبارديا ١١٨٢ م . ومنها انتقل الى بريطانيا وبقية الدول الأوروبية ذات النشاط التجارى البحرى .

وأن أول نظام قانونى معروف للتأمين البحرى هو ما يعرف باسم (أوامر برشلونة) ، وقد صدر عام ١٤٣٥ م .

(١) رواه الطبرانى والبخارى .

(٢) رواه ابن ماجه وهو صحيح .

(٣) رواه أحمد في مسنده .

(٤) هو فقيه الديار الشاميه . وهو من أمه الحنفية ولد عام ١١٩٨ هـ .

الموافق ١٧٨٤ م ومات سنة ١٢٥٢ هـ سنة ١٨٣٦ م ومن مؤلفاته

رد المحتار على الدر المختار . أنظر الاعلام للزركشى ج ١ ص ٤٢

(٥) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣ - الطبعة الثانية .

وأما التأمين على الحياة ، فقد ظهر لأول مرة في بريطانيا عام ١٥٨٣ م

وأما التأمين البرى فقد تأخر تنظيمه القانونى حتى القرن العشرين .
وجاء القانون الفرنسى المؤرخ ١٣ / ٧ / ١٩٣٠ م . منظما لأحكامه تنظيما
شاملا مما يجعله قانونا رائدا في هذا الموضوع .

وقد ظهر التأمين ضد الحريق حين شب حريق كبير في لندن سنة ١٦٦٦م
فجعل الناس يفكرون في حل يحميهم من الكوارث وكان الحل الواضح يكمن
في التأمين فافتتح أول المكاتب ضد الحريق في لندن ثم انتشر في فرنسا
وبلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولم ينته القرن الثامن عشر
حتى كان نظام التأمين قد أنتشر في البلاد الأوروبية والأمريكية . وعلى
مدى القرن التاسع عشر حدث التطور الصناعى واختراع الآلات الميكانيكية
ووسائل النقل مما زاد المخاطر وكثرت به الحوادث فاحتاج الناس للتأمين .

تعريف عقد التأمين عند علماء القانون :

عرف علماء القانون عقد التأمين تعريفا اصطلاحيا بأنه عقد يحصل
بمقتضاه أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو
لصالح الغير من الطرف الآخر وهو المؤمن ، تعهد بمقتضاه بدفع هذا الأخير
اداء معيناً عند تحقق خطر معين ، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من
المخاطر واجراء المقاصة وفقاً لقوانين الاحصاء (١) .

وبفضل علماء القانون هذا التعريف لأمرين :

الأول : انه يصدق على نوعى التأمين فهو يشمل التأمين من الاضرار أى
والتأمين على الأشياء والتأمين على المسؤولية والتأمين على الأشخاص .

(١) عن بحث للمرحوم الأستاذ عيسوى أحمد عيسوى نقلا عن الأستاذ
هيمار بكتابه سرح التأمين نقلا عن التأمين بين الحل والتحريم
د . عيسى عبده .

الثانى : انه أبرز العناصر القانونية والفنية لعملية التأمين والتي منها :

- (١) أن فى عقد التأمين وجود الايجاب والقبول من المؤمن له والمؤمن .
- (٢) وجود عين هى محل التأمين .
- (٣) دفع المؤمن له مبلغا من المال للمؤمن .
- (٤) ضمان المؤمن لكل ضرر يتعرض له محل التأمين ، وهذا هو ما يبتغيه المؤمن له من عقد التأمين .

وابرز خصائص عقد التأمين تتلخص فى أنه عقد من عقود التراضى ملزم لطرفيه من عقود المعارضة ، عقد احتمالى عقد مستمر زمن ليتم فيه تنفيذ الالتزامات للطرفين ، عقد من عقود الازعان لشروط وقيود مكتوبة بصورة مسبقة تكاد تكون واحدة بين شركات التأمين فى بلاد العالم .

أنواع التأمين :

يقسم الباحثون التأمين من حيث الشكل والموضوع الى قسمين :

اولا : تقسيم التأمين من حيث الشكل وهو يتفرع الى فرعين :

- ١ - تأمين تعاونى أو تبادلى : وهو أن يكتتب مجموعة من الأشخاص يتهددهم خطر واحد على مبالغ نقدية على سبيل الاشتراك يؤدى منها تعويض لكل من يتعرض للضرر من هؤلاء والذى يتولى التأمين التعاونى هم الأشخاص أنفسهم بدور المؤمن والمؤمن له ليست هيئة مستقلة عن المؤمن لهم .

وهذا النوع لا يقصد منه الربح وانما يقصد منه التعاون بين

أصحاب الفئة الواحدة على تفتيت المضار وتوزيع المخاطر بينهم .

- ٢ - التأمين ذو القسط المحدد : وهو المعروف بالتأمين التجارى وهو المراد من كلمة التأمين اذا اطلقت وهو الذى تقوم به شركات التأمين بحيث

يدفع المؤمن له مبلغاً من المال للمؤمن (شركة التأمين) على أن تتحمل شركة التأمين تعويض الضرر الذى يصيب المؤمن له فاذا لم يتعرض للضرر المحدد بعقد التأمين أصبح المبلغ المدفوع حقاً للمؤمن ولا شيء للمؤمن له والقصد المباشر لهذا النوع من التأمين . من وجهه نظر المؤمن انما هو الحصول على الربح .

ثانياً : ينقسم التأمين من حيث الموضوع الى قسمين :

الاول : تأمين اجتماعى وتأمين خاص :

ويقصد بالتأمين الاجتماعى تأمين الأشخاص الذين يعتمدون فى معاشهم على قوتهم فيتعرضون لبعض الأخطار التى تعجزهم عن العمل كأمراض الشيخوخة والبطالة ويقوم هذا النوع من التأمين على فكرة التضامن الاجتماعى .

أما التأمين الخاص أى الفردى فهو الذى يعقده المستامن ليامن نفسه من خطر معين فالدافع اليه هو المصلحة الشخصية البحتة .

والخلاف بينهما أن النوع الأول اجبارى ويتعاون فى دفع الأقساط مع المستامن أصحاب العمل والدولة .

بخلاف التأمين الخاص الذى يتحمل فيه المستامن قيمة القسط كاملاً .

الثانى : تأمين الأشخاص وتأمين الأضرار :

وتأمين الأشخاص يشتمل على أنواع التأمين المتعلقة بالانسان من حيث حياته وسلامته وهو ينقسم الى نوعين :

الاول : التأمين على الحياة وهو أن يعقد شخص مع شركة التأمين عقداً على مقدار معين من المال محدد القسط والزمن بحيث تلتزم شركة التأمين بدفع هذا المال كله ان تمت له السلامة الى نهاية المدة المحددة أو يدفع المال

لورثته أو لمن يعينه خلفا له في هذا المال اذا مات أثناء المدة ولو لم يدفع
من مال التأمين الا قسطا واحدا .

الثانى : التأمين على الحوادث وهى نفس صورة التأمين على الحياة
والتأمين فى الصورة الاولى ضد الوفاة وفى هذه الصورة ضد اصابة جزء من
من أجزاء الجسم .

تأمين الأضرار :

وهو الذى يقصد به تعويض المؤمن له عن ضارة تلحق ذمته المالية
وهو عقد تأمين المسؤولية أو تأمين الأشياء (الأموال) وصورته أن يعقد
شخص مع شركة التأمين له سلامة داره أو سيارته أو بضاعته سواء كانت فى
متجره أو أثناء نقلها برا وبحرا وجوا من اخطار الدمار والحريق والضياع
والسرقة . . . الخ .

والمبلغ المدفوع من المستامن لا يسترد بأى حال وانما يكون خاصا لشركة
التأمين على خلاف الحال فى التأمين على الحياة .

ولو حدث تلف لصاحب المال المؤمن عليه تلتزم شركة التأمين بدفع
قيمة هذا المال ما دام عقد التأمين قائما ولو لم يدفع الا دفعة واحدة .

وظيفة التأمين :

تدعى شركات التأمين أن للتأمين أغراض يحققها تتمثل فى الوظائف
الآتية :

- ١ - التأمين عامل من عوامل الأمان .
- ٢ - التأمين وسيلة من وسائل الائتمان .
- ٣ - التأمين وسيلة من وسائل تكوين رؤوس الأموال (١) .

(١) عن بحث للأستاذ المرحوم عيسوى أحمد عيسوى وهذا يرد عادة فى
أوراق الدعاية التى تصدرها الشركات .

هذه الدعايات تصدرها الشركات التأمينية لجذب أنظار الناس وأموالهم
للاشتراك معها بعقد لأن الانسان طبع عادة على الخوف .

• الهيئات التي تعمل بوظيفة التأمين : (١) •

ويمكن تصنيفها في الأشكال والصور الآتية :

الصورة الأولى : أن يكون التأمين بواسطة جمعية تعاونية تضم جميع
المستأمنين .

الصورة الثانية : التأمين الاجتماعي الذي تقوم به الحكومات عادة .

الصورة الثالثة : أن يكون التأمين في شركة تؤلف لهذا الغرض .

وإذا كنت قد عرضت لموضوع التأمين كما يراه أصحاب شركات التأمين
من حيث : معناهم والحاجة اليه وعقده وأنواع التأمين فما هو الحكم
الشرعى في التأمين وسيكون نهجى بمشيئة الله أن أنقل آراء العلماء المحرمين
له المحزين ورأى في ذلك وبدائله بإيجاز :

آراء فقهاء الاسلام في التأمين

انقسم فقهاء الاسلام في موضوع التأمين الى ثلاثة أقسام :

الفريق الأول : حرم التأمين بكافة أنواعه .

الفريق الثانى : أباح التأمين بكافة أنواعه جملة وتفصيلا .

الفريق الثالث : يبيح التأمين الذى لا يكون بعقود بين الشركات الانتاجية
أو التجارية أو غيرهما . ولم يكن موضوع التأمين معروفا عند المتقدمين من
علماء الاسلام ولذلك لم يعرف لهم فيه رأى بالحل أو الحرمة لأن التأمين لم
يكن موجودا في الصدر الأول من الاسلام بالصورة المعروفة الآن .

(١) أنظر التأمين بين الحل والتحريم د . عيسى عبده ص ٤ - ٣٣ ملخص
طبعة دار الاعتصام .

ولكن تمكن العلماء المجتهدون المستنبطون من مصادر الشريعة الاسلامية في استنباط قواعد ومبادئ وقيود وشروط شرعية يمكن من خلالها بيان حكم الشريعة الاسلامية في هذا الموضوع بعد أن عرف العلماء أوضاع التأمين وآثاره القانونية وشروطه وقيوده العرفية التي تسير عليها شركات التأمين .

فقهاء الفريق الأول : (رأى ابن عابدين في موضوع التأمين) :

ذكر ابن عابدين في حاشيته رد المحتار على الدر المختار في فصل أستاذ الكافر من باب المستأمن (١) وأورد فيه حكم الشريعة الاسلامية في التأمين على الأموال الذي كثر الكلام عنه في زمنه الذي كان يسمى باسم السوكرة (٢) . وقد قال في صورته : انه جرت العادة ان التجار اذا أستاذجروا مركبا من حربى يدفعون له أجرته ويدفعون أيضا مالا معلوما لرجل حربى يقيم في بلاده ويسمى ذلك المال « سوكره » على أنه مهما هلك من المال الذي في المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم ، وله وكيل عنه مستأمن في دارنا يقيم في بلاد السواحل الاسلامية باذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة واذا هلك من مالهم في البحر شئ يؤدي مع ذلك المستأمن للتجار بدله تماما .

قال ابن عابدين « والذي يظهر لى أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله لأن هذا التزام ما لا يلزم » .

أى أن المسلم يلتزم شرعا بالاسلام والعقد الصحيح ولا يحل للمسلم أن يلتزم شرعا بمالا يصح الالتزام به ولا يجوز التعاقد عليه لفساد العقد حينئذ فالعقد في الاسلام مع أحد الذميين أو المستأمنين لا يحل أن يتم العقد مع المسلمين هذا ما يفهم من كلام ابن عابدين فان عنصر المستأمن قام وسط بين التاجر المسلم والحربى الذى هو الطرف الآخر في عقد التأمين .

(١) حاشية ابن عابدين . الجزء الثالث ص ٢٤٥ - ٣٤٦

(٢) أى شركات التأمين .

فتوى الشيخ محمد عبده :

استغلت شركات التأمين فتوى الشيخ محمد عبده في بداية القرن العشرين الميلادى وكانت كلها أجنبية وكانت تروج لبضاعتها في البلاد التي سيطرت عليها تعاليم الاسلام وقد صيغ السؤال بصورة ملتوية وبدهاء المستعمر وذكاء التجار وبدون أن يعلم الامام أن صيغة السؤال للتأمين ولم يتعرض السؤال لنوع الربح .

ونص الفتوى كالآتى : سأل جناب المسيو « هور روسل » في رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة (شركة مثلا) على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيها بالتجارة واشترط عليهم أنه اذا قام بما ذكر أو انتهى أمد الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة ، وكانوا قد عملوا في ذلك المال - وكان حيا فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصه من الأرباح واذا مات في أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح فهل مثل هذا التعاقد الذى يكون مفيدا لأربابه بما ينتجه لهم من الربح - جائزا شرعا ؟ نرجو التكرم بالافادة

الجواب :

وقد أجاب الشيخ محمد عبده عن ذلك بالاجابة التالية - وهى النص الرسمى للفتوى المشهورة .

« لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة - كان ذلك جائزا شرعا ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأقساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ لو كان حيا ما يكون له من المال مع ما خصه في الربح - وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما انتجه من الربح والله أعلم » (١) .

(١) راجع تاريخ الفتوى الى السجلات الرسمية لدار الافتاء في صفر ١٣٢١ هـ الموافق أبريل ١٩٠٣ م وقد طلب الخواجة جورج فوشيه وكيل شركة التأمين على الحياة لاجنفواز صورة من الفتوى فأجيب لطلبه في عهد المرحوم الشيخ عبد المجيد سليم .

اذن فالسؤال يتكلم عن عقد شرعى مباح يقال له فى كتب الفقه « عقد المضاربة » كما يقال له أيضا « القراض » .

والذى يظهر من هذه الاجابة انها صحيحة وقصرها على عقد التأمين لم يقصده الشيخ ولم يعلم عنه شىء وهو انتقاص ما لا يمكن انتقاصه وتزايد على الشيخ ، والعقد فاسد فى التأمين لأن فيه ايهام مقصود لما يشبه

موقف القضاء الشرعى من التأمين :

لقد وقف القضاء الشرعى من التأمين موقفا مشرفا يحسب له بكل اجلال وتقدير فى قضيتين .

القضية الاولى :

فى ٣١ مارس سنة ١٩٠٣ م تعاقد الدكتور فخرى مع الخواجة حوستاف هوسار مدير احدى شركات التأمين على أن يدفع للشركة فى مدى عشرين سنة تنتهى فى ٢ ابريل ١٩٢٣ ٠٠ كل سنة ٣٣ جنيها على أنه لو مات قبل ٢ ابريل ١٩٢٣ ولو بيوم واحد بعد العقد تكون الشركة ملزمة بدفع خمسمائة جنيه دفعة واحدة ، وأن المبلغ المؤمن عليه يدفع عند وفاة الدكتور فخرى لزوجته فاطمة بنت دسوقى .

وبعد أن دفع للشركة ثلاثة أقساط « ٩٩ جنيها » مساكرة على حياته توفى ١٩ يناير ١٩٠٦ ، فرفع أبناءه مصطفى ومحمد دعواهما رقم ٢٤ لسنة ١٩٠٦ لدى محكمة مصر الشرعية الكبرى يدعيان فيها وفاة والدهما وانحصار ارثه فيها وفى هذه الزوجة وان له فى الشركة مبلغ ٥٠٠ جنيه . هى ما دفعه من الأقساط وربحها وطلبا الحكم باستحقاق كل منهما لنصيبه فى هذا المبلغ وتسليمه اليه . وقالوا ان شرط المورث دفعه الى الزوجة شرط باطل .

وقد قرر المجلس الشرعى بهذه المحكمة فى ٤ ديسمبر ١٩٠٦ رفض هذه الدعوى ومنع المدعين منها منعا شرعيا وهى بهذه الحالة لانهما : « دعوى غير صحيحة شرعا لاشتمالها على مالا يجوز المطالبة به شرعا » .

أستأنف المدعيان هذا القرار الى المحكمة العليا الشرعية بالاستئناف
رقم ٥١ المقدم في ٢٤ ديسمبر ١٩٠٦ فقضت في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧ بصحة
القرار المستأنف ورفض الاستئناف لأن القرار في محله والاستئناف غير
مقبول (١) .

وكان هذا الحكم من المحكمة لأنه لا تجوز المطالبة شرعا بما زاد على
الأقساط الثلاثة من ٥٠٠ جنيه ولأن المحكمتين قررتا عدم الجواز لأن العقد
فاسد وفيه الزام ما لا يلزم كما رآه ابن عابدين .

القضية الثانية :

تقدم الى هيئة التصرف في الأوقاف لمحكمة الاسكندرية الكلية الشرعية
الناظر على وقف أحمد على فرغلى بالمادة ١١٤ / ٣٠ / ٣١ يقول فيها أن
من أعيان هذا الوقف شونة أقطان ومنازل بها دكاكين تحتوى على مواد
ملتهبة ، وفي التأمين على أعيان هذا الوقف من الحريق حفظ للوقف وفيه
مصلحة المستحقين وان القيمة التى تدفع للشركة التى تقبل تأمين الأعيان
ذهيدة لا تكاد تذكر ، وطلب اذنه بتعيين الأعيان التى يخشى عليها ٠٠ ولدى
شركة التأمينات من ريع الوقف فرفضت الهيئة هذا الطلب في ٧ فبراير سنة
١٩٣١ لأنه سبق الفصل فيه بالرفض من هذه المحكمة لعدم قبوله شرعا لما
فيه من المخاطر التى لا يجيزها الشرع ولا القانون .

أستأنف الناظر هذا الحكم فأيدته المحكمة الشرعية في ٢٨ مارس ١٩٣١
هذا وان كان كل من قرار المحكمتين خاص بالتأمين على الأشياء تدل
أسبابه على أن هذا هو حكم سائر أنواع التأمينات في نظر المحكمتين .
وقد تجاوزت هذه الأسباب التزام ما لا يلتزم الى المخاطر التى لم يشر
اليها ابن عابدين (٢) .

(١) راجع مجلة الأحكام الشرعية ص ٨٣ وما بعدها ومنتخبات الأحكام
الشرعية ص ١ - ٧١

(٢) هذا التعليق من بحث المرحوم الشيخ محمد أحمد فرج السنهورى
عن التأمينات مقدم الى المؤتمر لمجمع البحوث الاسلامية .

من الفقهاء الذين أفتوا بحرمة التأمين التجارى :

من الفقهاء المتأخرين المحرمين للتأمين من الطبقة قبل المعاصرة العلامة محمد بن عابدين صاحب حاشية رد المحتار على الدر المختار فى فقه المذهب الحنفى (١) ، وكذلك العلامة الشيخ محمد بخيت المطيحي الحنفى مفتى الديار المصرية قديما وهو أقدم باحث فى التأمين بعد العلامة ابن عابدين فقد جاء استفتائه من بعض علماء الأناضول فى العهد العثمانى فأجاب فى رسالته التى طبعت فى مطبعة النيل فى مصر سنة ١٣٢٤هـ - ١٩٠٦م والشيخ محمد أحمد فرج السنهورى الذى كتب بحثا عن التأمينات قدمه الى المؤتمر السابع لمجمع البحوث الاسلامية والشيخ المرحوم الدكتور عبدالرحمن تاج والمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة وكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة ورئيس قسم الشريعة للدراسات العليا فيها وهو الذى قام بالرد على كل من يجيز التأمين وردوده منزهة عن الغرض قوية فى الأسلوب وحجته قوية مدعمة بالأدلة وقد تولى الرد على الأستاذ الشيخ مصطفى الزرقاء أورده من استدلالات استنباطية من أقوال الفقهاء فى جواز التأمين فى المحاضرة التى ألقاها فى مؤتمر أسبوع الفقه الاسلامى الذى أقيم فى دمشق فى ١ - ٦ نيسان ١٩٦١ وأثبتته الشيخ الزرقاء فى كتاب عقد التأمين صحيفة ٧٧

وكذلك الشيخ عبد الرحمن قراعة الذى رد على سؤال سألته محمد رمضان بك المحامى عن شركات التأمين على الحريق فأجاب بالحرمة بتاريخ ١٥ يناير ١٩٢٥ وجاءت الفتوة العدد ٥٤٢ السنة الرابعة ص ٩٢٧

وكذلك الدكتور عيسى عبده فى كتابه التأمين الاصيل والبديل فقد حرم التأمين وكذلك الدكتور يوسف القرضاوى فى كتابه الحلال والحرام فى الاسلام

وكذلك الدكتور جلال مصطفى الصياد أستاذ الاحصاء فى جامعة الملك عبد العزيز فقد حرم التأمين فى بحث له بعنوان التأمين وبعض الشبهات قدمه الى المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الاسلامى بمكة المكرمة فى فبراير

(١) يراجع هذا الحكم بنصوصه فى الحاشية (الفصل الثانى) من باب المستامن ج ٣ ص ٣٤٩ وقد سبق أن ذكرت جزء منه .

١٩٧٦ والدكتور الصديق محمد الأمين الضير رئيس قسم الشريعة الإسلامية بجامعة الخرطوم . والأستاذ إبراهيم حسين رئيس إدارة العلاقات بوزارة الشؤون الدينية باندونيسيا والشيخ عبد الستار السيد مفتى محافظة طرطوس والشيخ فخر الدين الحسين مدير الفتوى العامة بسوريا والشيخ نجم الدين الواعظ مفتى الديار العراقية قال أيضا بالتحريم المطلق لكل أنواع التأمين والشيخ محمد على السائس عضو مجمع البحوث الإسلامية وعضو لجنة التأمينات بالمؤتمر السابع للمجمع وهو يرى تحريم عقود التأمين بجميع أنواعها وكذلك مجمع البحوث الإسلامية في المؤتمر الثاني المنعقد بالازهر الشريف في محرم عام ١٣٨٥ هـ وكذلك لجنة الفتوى في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٨ وكان المفتى آن ذاك على الرسالة هو المرحوم الشيخ محمد عبداللطيف السبكي

أدلة الفريق الأول من الفقهاء الذين حرّموا التأمين :

ذهب العلماء الذين قالوا بحرمة التأمين بكافة أنواعه واستندوا في أقوالهم الى القواعد والأدلة الآتية :

أولا : قالوا أن عقد التأمين هو عقد غرر وجهالة وقد نهت الشريعة الإسلامية عن الغرر والجهالة وهذا النفي يفيد التحريم ويقضى الى بطلان تلك العقود والدليل على ذلك أن الرسول ﷺ قد نهى عن بيع الغرر كبيع السمك في الماء والطير في الهواء كما ينهى الرسول ﷺ عن بيع المجهول كبيع الملامسة كأنه يقال اذا لمست ثوبى أو لمست ثوبك فقد وجب البيع ونهى الرسول عن المنابذة كأنه يقال اذا نبذت الى الثوب ونبذت اليك فقد وجب البيع ونهى الرسول عن بيع حل الحبله فقد كان أهل الجاهلية يتبعون لحوم الجزور الى حبلى الحبلى أى أنتج الناقة ما فى بطنها ثم تحمل التى نتجت فنهاهم الرسول عن ذلك لأن فيه جهالة الاجل لأنه لا يدري أحد أن يكون المحمول فيها انثى وانما نهى عنه لأنه غرر .

وقد قال الفقهاء أن معنى بيع الغرر والجهالة هو مالا يعلم وجوده وعدمه أو لا تعلم قلته أو كثرته أولا يقدر على تسليمه (١) .

(١) أنظر القاموس الفقهي سعدى أبو حبيب ص ٢٧٢

وقد قسم الفقهاء الغرر والجهالة الى أقسام ثلاثة :

الأول : كثير يؤثر في عقود المعاوضات ، فيفسدها بالاجماع كما في بيع الطير في الهواء .

الثانى : قليل لا يؤثر في تلك العقود بالاجماع كأساس الدار .

الثالث : وهو الأخير المتوسط : هل يلحق بالقسم الأول ، أم بالثانى وهذا هو سر اختلاف العلماء في فروع الغرر والجهالة .

تطبيق الغرر والجهالة على عقد التأمين :

١ - أما الغرر في عقد التأمين فظاهر : ذلك أن رجال القانون يصفونه بأنه عقد اجتماعى . . فالمؤمن له لا يستطيع أن يعرف وقت العقد مقدار ما يعطى أو يأخذ فقد يدفع قسطا واحدا ، ويقع الخطر ، فيستحق جميع الأقساط ولا يقع الخطر ، فلا يأخذ شيئا .

وكذلك حال المؤمن فهو عند العقد لا يعرف مقدار ما يأخذ ، وما يعطى وإن كان يستطيع الى حد كبير أن يعرف كل ذلك بالنسبة لجميع المؤمن لهم عن طريق الاستعانة بقواعد الاحصاء الدقيق .

ان هذه الصفة الاحتمالية في عقد التأمين تجعله من عقود الغرر وتكشفه عن الغبن الذى يحصل لطرفيه من جهة أخرى . وكل ذلك مانع من انعقاده .

٢ - أما الجهالة فانها بارزة في عقد التأمين .

فالخطر الذى هو مبرر عقد التأمين ، وركيزته الكبرى قد يقع وقد لا يقع ، والمؤمن لا يعرف مقدار ما سيلزمه من التعريض عند وقوع الخطر . والمؤمن له لا يعرف عدد الأقساط التى سيدفعها في عقد التأمين من النوع الكثير الذى يؤثر بالعقد الى بطلانه .

إذا فعقد التأمين غير جائز شرعا لما فيه من فاحش الغرر والجهالة

ثانيا : قالوا أن عقد التأمين فيه المقامرة ظاهرة وقد حرمت الشريعة الاسلامية القمار ومنعته شرعا .

وقد تتجلى صفة المقامرة في عقد التأمين بأنه عقد معلق على خطر تارة يقع وتارة لا يقع ، وهذا التعلق يظهر معنى المقامرة .

وظهر هذا المعنى أيضا في عقد التأمين على الحياة ، فالمؤمن له قد يموت قبل ايفاء جميع الأقساط ، وقد يموت بعد دفع قسط واحد ، وقد يكون الباقي مبلغا كبيرا . ففي مقابل أى شيء تدفع شركة التأمين التعريض المتتتق عليه لورثة المؤمن له . وفي صورة أخرى من صور عقد التأمين على الحياة نرى المقامرة عيانا جهارا فان المؤمن له بعد أن يوفى جميع ما التزم به من الأقساط يكون له كذا وان مات قبل أن يوفيهها كلها يكون لورثته كذا ليس في هذه الصورة وفي تلك مقامرة مخاطرة . حسب التعاقد .

واذا لم يكن كل ما ذكرنا من المقامرة ففي أى شيء تكون المقامرة اذا ؟

ان وجه الشبه بين التأمين والقمار هو عنصر المخاطرة ، وعدم التناسق بين المكسب والخسارة ، وعدم التقابل العادل في حال الكسب (١) .

ثالثا : قالوا أن عقد التأمين فيه نوع من الميسر الذى حرمه الله تعالى
لصدق تعريفه عليه والميسر كما عرفه الفقهاء - وهو كل عقد يكون فيه أحد العاقدين عرضه للخسارة بلا مقابل ، يناله من العاقد الآخر الربح ولو ذهبنا ننظر فيما يدفعه المرء الى شركة التأمين على حياته أو تجارته لوجدنا انه لم يستفد شيئا اذا لم يصب فيهما أو في أحدهما وقد يمر العمر كاه ولم يمسه سوء ولم ينزل به ضرر ، فلا يحل هذا المدفوع الى الشركة لخلوه عن عرض (مالى) مقابل . كما لا وجه لحل ما يأخذه هو أو ورثته من الشركة بتقدير ضرره اذ ليس للشركة أى يد في ايدائه ، على أن طمع بعض الورثة بمورثهم قد يحملهم على قتله من غير مباشرة لسبب القتل استعجالا للحصول على المال من شركة التأمين وقد يبقى الاستثمار على المورث المقتول مستورا لا يعلم

(١) راجع التأمين بين الخطر والاباحة للأستاذ سعدى أبو حبيب
ص ٢٤ - ٣٢ ج الاولى ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م - دار الفكر بدمشق .

به أحد الا الله تعالى ، وبئست عقود تأمينية تدفع الى ارتكاب الاجرام
وهذا العقوق (١) .

رابعا : قالوا أن في عقد التأمين رهان ورهان ممنوع شرعا وانطبق
الرهان على خطر قد يحدث وقد لا يحدث ، ولذلك كان والرهان سواء في
الحكم ، وبهذا يكون التأمين حراما .

خامسا : قالوا أن في عقد التأمين ربا فضل وتعريفه في الشرع هو : فضل
خال عن عوض بمعيار شرعى لأحد المتعاقدين في المعاوضة (٢) .
وفيه أيضا - ربا النسيئة وتعريفه في الشرع هو الزيادة المشروطة التي
يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل (٣) .

ويقولون ان الربا يظهر بنوعيه في عقد التأمين لذلك فهو محرم شرعا
ويشرحون ذلك فيقولون ان ما تدفعه شركة التأمين للمؤمن له أو لورثته .
اما أن يكون أقل . أو يكثر ، أو مساويا لما قبضته منه بدل التأمين .
وهذا الدفع لا يكون الا بعد فترة من قبض المؤمن لبدل التأمين - أو
قسط منه .

فان كان التعويض أكثر من بدل التأمين كان فيه ربا الفضل من جهة
وربا النسيئة من جهة أخرى .

وان كان مساويا ففيه ربا النسيئة . وعلى ذلك فان التأمين فيه ربا
الفصل ، أو ربا النسيئة أو كلاهما معا ، ومعلوم ان كل ذلك حرام بلا جدال
وفوق كل ما تقدم ، فان شركة التأمين تستثمر أموالها في الربا ، وقد تعطى
المؤمن له في التأمين على الحياة جزءا من الفائدة ، ما يجعل التأمين بمجمله
متمضمنا للربا المحرم في الاسلام .

-
- (١) أنظر حكم الاسلام في التأمين للأستاذ عبد الله ناصح علوان ص ٣١
دار السلام ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
(٢) أنظر تنوير الأبصار - التحريش ج ٥ / ١٦٨ - ١٧٠ والقاموس
الفقهى - سعدى أبو حبيب ص ١٤٣
(٣) أنظر القاموس الفقهى ص ١٤٤

سادسا : قالوا أن عقد التأمين يحصل فيه معنى الصرف والصرف في الاصطلاح معناه بيع الذهب والفضة بذهب أو فضة ، سواء كانا مضرودين أو كان أحدهما مضروبا أو لم يكونا كذلك (٢) وبيان ذلك أن التأمين يتضمن التزام المؤمن له باعطاء نقود في سبيل حصوله على نقود في المستقبل ، ولذلك كان فيه معنى الصرف .

سابعا : قالوا أن في عقود التأمين أكل أموال الناس بالباطل وقد حرم الاسلام أكل أموال الناس بالباطل لقوله تعالى « **ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** » (١) . والتأمين من قبيل أكل أموال الناس بالباطل لأن ما يدفعه المؤمن له مبلغ محدود وقد يأخذ مثله ، أو أقل أو أكثر منه وقد لا يأخذ شيئا فان أخذ أكثر مما دفع فبأى وجه أخذ ذلك ؟ وان أخذ أقل أو لم يأخذ شيئا فبأى وجه أخذ المؤمن هذا المال ؟

ثامنا : قالوا أن في عقود التأمين الالتزام بما لا يلزم شرعا وان مثل هذا الالتزام لا يجوز لهذا كانت عقود التأمين محرمة .

وبيان ذلك : ان المؤمن لم يحدث الخطر المؤمن منه ، ولم يتسبب في حدوثه وانما كان ضمانه للخطر - على تقدير وقوعه - مقابل مبلغ يدفعه له المؤمن له نشأ من العقد ، فكان التأمين حراما لما فيه من تضمين ما لم يتضمن .

ومن ناحية أخرى فان المؤمن يأخذ مال المؤمن له في عقود معاوضات مالية تجارية دون أن يبذل عملا للمؤمن له .

تاسعا : قالوا ان في عقود التأمين بيع الأمان وان الأمان لا يباع ولا يشتري . ولذلك فان التأمين لا يجوز أن يكون محل معاوضة أو تجارة كما لا يجوز أن يكون وسيلة لتحقيق ربح مهما كان هذا الربح محدودا وقليلًا للغاية ذلك لأن التأمين التعاوني رسالة انسانية وخير وظيفة اجتماعية محضة

عاشرا : قالوا ان فى عقود التأمين التجارية فيها تحدى للقدر ذلك
أن التأمين التجارى ولا سيما التأمين على الحياة فيه تحد للقدر الالهى
ولذلك لا يجوز (١) .

وأرى أن هذا التحريم محصور فى العقود مع الشركات التى هى أجنبية
عن المستدان وهو أجنبى عنها ولا يعنى ذلك تعدد القوميات والتبعات لدولة
واحدة ، والمستأمن والشركة طرفان لكل منهما حقوق وعليه واجبات
فالمقصود اذا هى عقود الشركات التأمينية التى صنعتها الاستغلال عن طريق
التأمين .

يخرج من هذا حكم التأمينات الاجتماعية التى تقوم بها الدولة سواء
أكانت بين العمال أم كانت بين الموظفين وسواء كانت شاملة لها صفة العموم
أم كانت خاصة لبعض الطوائف فهى صحيحة مباحة فانه من التأخى وان
كان بالالزام والحتم .

الفريق الثانى

الفقهاء الذين أفتوا بحل التأمين

من الفقهاء المحللين للتأمين الأستاذ مصطفى الزرقاء وكان أستاذا
بالجامعة السورية وكان ذلك رأيه على مدى عشرة أعوام كرره ١٣٨٧ هـ حين
كان خبيرا للموسوعة بالكويت وكان فى الطائف أمام هيئة كبار العلماء
بالمملكة العربية السعودية سنة ١٣٩٤ هـ . وفى المؤتمرات العالمية للاقتصاد
الاسلامى وللفقه والتشريع سنة ١٣٩٦ هـ وكان ثابت على أقواله التى سجلها
فى مهرجان ابن تيمية سنة ١٣٨٠ هـ لا يحيد عنها ولا يزيد ولا ينقص وكان
بحثه بعنوان « دحض الشبهات التى تحرم التأمين » . وكذلك أفتى بحل
التأمين الشيخ على الخفيف عضو مجمع البحوث الاسلامية فى بحث له
بعنوان التأمين وحكمه على هدى الشريعة وأصولها العامة مقدم الى المؤتمر
العالمى الأول للاقتصاد الاسلامى - مكة المكرمة فى صفر ١٣٩٦ هـ فبراير ١٩٧٦

(١) هذا ملخص ما جاء فى كتاب التأمين بين الخطر والاباحة للأستاذ

سعدى أبو حبيب ص ٣٢ - ٤١

وكذلك المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق أجاز عقد التأمين على الحياة في عدد رجب سنة ١٣٧٤ فبراير ١٩٤٥ نشرته صحيفة لواء الاسلام كما كان من أعمال المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية .

وكذلك الدكتور محمد البهي عضو مجمع البحوث الإسلامية قال : ان عقد التأمين عقد تضامن وتكافل بين المؤمنين جميعاً في مواجهة دفع الكوارث والتخفيف من آثارها قال ذلك في كتابه نظام التأمين في هدى أحكام الاسلام وضرورات المجتمع المعاصر .

وأحل التأمين الشيخ عبد المنصف محمود في مقال له بعنوان التأمين التعاوني والاجتماعي في الميزان بمجلة منبر الاسلام العدد الأول السنة ٢٦ المحرم ١٣٨٨ هـ .

وأباح التأمين بكل أنواعه المرحوم الدكتور محمد يوسف موسى أستاذ الشريعة بكلية حقوق القاهرة وعين شمس في مقال له في الأهرام الاقتصادي العدد ١٣٢ في ١٥ / ٢ / ١٩٦١ . . كما أحل التأمين بطريق القياس على عقد الموالاة الأستاذ أحمد طه السنوسي في بحث له في مجلة الأزهر العدد الثاني والثالث عام ١٩٧٣ م .

كما أباح التأمين الأستاذ توفيق على وهبه في مقال له بمجلة الوعي الاسلامي الاعداد من ٥٣ - ٥٥ السنة الخامسة ١٩٦٩ م .

كما أباح التأمين الدكتور جعفر شهيدى الأستاذ بجامعة طهران مقدم للمؤتمر الأول للاقتصاد الاسلامي - مكة المكرمة فبراير عام ١٩٧٦ م .

وكذلك الشيخ عبد الحميد السائح في بحثه المقدم للمؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية ، وكذلك الشيخ محمد بن الحسن الحجري الثعالبي في كتابه الفكر السامي .

أدلة الفريق الثانى من الفقهاء الذين أفتوا بحل التأمين :

ذهب العلماء الذين قالوا بحل التأمين بكافة أنواعه وأذكر من بينهم الشيخ مصطفى الزرقا لأنه أشهر من أفتى بذلك ويحثه أكمل (١) وموضوعه أشمل واستند فى أقواله على الاستنباطات القياسية الآتية :

أولا : يقول الأستاذ مصطفى الزرقاء أن الأصل فى العقود الاباحة كما قرر المذهب الحنبلى وخصوصا رأى ابن تيمية . . وما دام العقد ليس فيه ما هو ممنوع شرعا بالنص فهو عقد مباح ويطبق ذلك على عقد التأمين فيقول انه مباح بحكم الشرع لانه ليس ثمة ما يدل على منعه .

ثانيا : يقرر الشيخ مصطفى الزرقاء أن الحنفية الذين يرون انه لا يكون من العقود الا ما قام عليه الدليل الشرعى قد أباحوا بعض العقود المشبوهة أو التى فيها شبهه الاثم للحاجة وعموم البلوى ينزل منزلة الحاجة .

ثالثا : والشيخ يريد أن يثبت عقد التأمين بالقياس فيقول غير أننا علاوة على ذلك نرى أن فى أحكام الشريعة وأصول فقهاء ونصوص الفقهاء ما يصلح أن يكون مستندا قياسيا واضحا فى جواز عقد التأمين .

وأخص بالذكر ما يلى :

١ - عقد الموالاه : ويتلخص هذا العقد فى أن يقول شخص مجهول النسب (أنت ولى تعقل عنى اذا جنيت وترثنى اذا أنا مت وعرف الفقهاء العقل بأنه دفع التعويض المالى فى جناية القتل الخطأ وهو ما يسمى بالمدية (٢) .

فعقد الموالاه هذا هو صورة حية من صور عقد التأمين حيث العربى يتحمل مسؤولية مجهول النسب فى كل ما يصدر عنه من اضرار فوجه المشابهة بين عقد الموالاه وبين عقد التأمين وهو تحمل المسؤولية لاغير .

(١) راجع عقد التأمين للشيخ مصطفى الزرقاء ص ٥٥ وما بعدها .
(٢) وقد قال بعقد الموالاة كبار فقهاء الصحابة مثل عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم وأخذ به أبوحنيفة وأصحابه .

٢ - ضمان خطر الطريق عند الحنفية .

ويتلخص اذا قال شخص لآخر « أسلك هذا الطريق فانه آمن وان أصابك بشيء فأنا ضامن » فسلكه فأصابه شيء فعوضه ما خسره لأنه ضامن فاني أجد فيه فكرة فقهية يصلح بها أن يكون نصا استثنائيا قويا في جواز التأمين على الأموال من الأخطار .

٣ - قاعدة التزامات والوعد الملزم عند المالكية .

وتتلخص « ان الشخص اذا وعد غيره عدة بقرض أو بتحمل وضعية عنه أى خسارة أو اعارة أو غير ذلك فى ما ليس بواجب عليه فى الأصل فهل يصبح بالوعد ملزماً ويقضى عليه بموجبه ان لم يبق له أو لا يكون ملزماً » .

اختلف فقهاء المالكية فى ذلك على آراء :

من جملتها « يقضى بالعدة (أى الوعد) مطلقا أى أنها ملزمة له فاذا أخذنا بالمذهب الأوسع فى هذه القضية فاننا نجد فى قاعدة الالتزامات هذه متسعا لتخريج عقد التأمين على أساس التزام المؤمن للمستأمنين ولو بلا مقابل على سبيل الوعد بأن يتحمل عنه اضرار الحادث الخطر الذى هو معوض له أى أن يعوضه عنه الخسائر .

٤ - نظام العواقل فى الاسلام :

ويتلخص انه اذا جنى أحد جنائية قتل غير عمد بحيث يكون موجهها الأصلية الدية لا القصاص فانه دية النفس توزع على أفراد عائلته الذين يحصل بينه وبينهم التناحر عادة وهم الرجال البالغون من أهله وعشيرته وكل من يتناحر بهم ويعتبر هو واحدا منهم .

أقول أن هذا الكلام صريح فى أن نظام العواقل فى الاسلام فى توزيع المصيبة المالية الناشئة من القتل أو الحريق أو السرقة ونحوها بغية تخفيف ضررها عن كاهل من لحقته جبرا لمصابه من جهة واحياء لحقوق الضحايا فى

الجنایات فی المانع من أن یفتح باب لتنظیم هذا التعاون على ترمیم الكوارث المالیة یجعله ملزما بطریق التعاقد والارادة الحرة كما جعله الشرع الزامیا دون تعاقد فی نظام العواقل .

ثم یقارن الأستاذ الزرقاء بین نظام عقد التأمین على الحیاة و بین نظام التعاقد والمعاش لموظفی الدولة ثم یقول فی الفرق بین النظامین علما بأن نظام التعاقد یقره علماء الشریعة الاسلامیة كافة بلا تكبر ولا یرون فیة أیه شبهة أو شائبة من الناحیة الشرعیة .

وبعد كلام یقول والخلاصة أن نظام التأمین بوجه عام تشهد بجوازه جمیع الدلائل الشرعیة فی الشریعة الاسلامیة وفقهها ولا ینهض فی وجهه دلیل شرعی على التحریم ولا تثبت أمامه شبهة من الشبهات التی یتوهمها القائلون بتحریمه .

هذا ما یمظهر لى هذا الموضوع الهام الشائك الذی كثر حوله الخلاف فان كان صوابا فهو ما أرجو من توفیق الله سبحانه وتعالى وان كان خطأ بمعذرتی انه نتیجة التحریر الواجب وبذل الجهد فی تعریف حكم الشریعة الغراء من خلال أدلتها والله تعالى من وراء القصد .

بعض الاستنباطات القیاسیة للفقهاء القائلین بحل التأمین :

أ - المصلحة تقتضی التأمین خاصة فی واقع الحیاة الذی نعیشه فی هذا العصر

ب - العرف مصدر شرعی للاحكام وبما أن التأمین قد كثر تعامل الناس به وتعارفوا علیه لذلك فیکون جائزا بناء على هذه القاعدة .

ج - أصبح التأمین فی العصر الحاضر أمرا ضروریا لا یمكن الاستغناء عنه لذلك فهو أمر جائز بناء على القواعد الآتیة :

- الأمر اذا ضاق اتسع .

- المشقة تجلب التیسیر .

- الضرورات تبیح المحظورات

- ما حرم لذاته يباح للضرورة .
- ما حرم لسد الذريعة يباح للحاجة .

د - وعقد التأمين يمكن قياسه على المضاربة لما بينهما من شبه فالمضاربة في قول العلماء هي أن يدفع أحد مالا الى غيره ليتجر فيه ويكون الربح بينهما على ما شرط لرب المال بسبب ماله وللمضارب باعتباره عمله الذي هو بسبب الربح .

والتأمين يشبه عقد المضاربة وفيه يكون المال من جانب المشتركين الذين يدفعون الأقساط ويكون العمل من جانب الشركة (المؤمن) التي تستعمل هذه الأموال والربح للمشاركين والشركة حسب التعاقد

هـ - لقد نص الفقهاء على جواز استئجار أجير يتولى حراسة الحوانيت والأموال للاطمئنان واستمرار السلامة من العدوان والتأمين كذلك .
لذلك فهو جائز نظرا لوحدة الأثر في العقدين .

- و - ان تحقيق الربح في التأمين لا ينفى صفة التعاون في التأمين التجاري .
- ز - المؤمن وسيط بين المستأمين فتكون الشركة بمثابة وسيط ينظم التعاون على أسس فنية وصحيحة .

الترجيح :

من خلال العرض السابق لكل الآراء والأدلة أرى أنه لابد من الموازنة والترجيح حتى لا يعيش المسلم الملتزم بأحكام الشريعة الاسلامية في دوامة وحيرة وتردد بين من يقول بحرمة التأمين وبين من يقول بحله وحتى يكشف له عن وجه الحق في هذه القضية ويصبح مقتنعا دون أى شك أو ريبه وبمناقشة كلا الرأيين .

أرى أولا أن أدلة الفقهاء الذين ذهبوا الى تحريم عقود التأمين التجارية هي أقوى الأدلة لاعتمادها على الآتى :

- ١ - نصوص القرآن الكريم الواضحة التي لا يمكن صرفها عن معناها .
- ٢ - نصوص السنة المطهرة الواردة في أدلتهم .
- ٣ - أعتمدوا في أدلتهم على قواعد أساسية أجمع المجتهدون على الأخذ بها والعمل بمقتضاها .

٤ - أعتمد القائلون بالتحريم على قاعدة أجمع عليها علماء الأصول والاجتهاد وهي : « اذا تعارض المحرم والمباح رجح المحرم واذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع » فبناء على هذه القاعدة نأخذ بجانب الحرمة لعقود التأمين التجارية باعتبار أنها تتعارض من جانب الاباحة عملا بالاحوط علماً بأنه لا تعارض بين المبيحين والمانعين لان أدلة المحرمين قاطعة وحججهم بيينة واضحة .

٥ - ان عقود التأمين التجارى بأنواعها وسيلة لكسب مادی بغير حق وإبتزاز الأموال من غير جهد والاثراء بغير سبب وهي مطابقة للمكاسب التي حرمتها الشريعة الاسلامية كالمقامرة والميسر وبيع الغرر والرهان والربا بنوعيه وهذه الأمور تفتك بالفرد عن طريق أثارها النفسية والخلقية والاجتماعية والاقتصادية وبذلك ينهار المجتمع كله .

٦ - ان أكبر أنصار التأمين وأعظمهم تحمسا له وهو فضيلة الأستاذ مصطفى الزرقاء يعترف باستغلال شركات التأمين للأفراد في بحثه المقدم الى المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الاسلامى (١) .

فيقول : والذي حصل أن عنصر الربح لما دخل في الموضوع أصبح عنصر اغراء يدفع الى الاستفادة وأصبح بالتالى هو الهدف الرئيسى لدى شركات التأمين قبل الفكرة التعاونية النبيلة فانعكس الموضوع وأصبحت الوسيلة غاية والغاية وسيلة وأصبحت شركات التأمين تتحكم فى الحاجة الملحة اليه ولا سيما عندما تفرضه القوانين بصورة الزامية على الناس كالتأمين على

(١) انعقد هذا المؤتمر ص ١١ - ١٦ صفر ١٣٩٦ هـ الموافق ٢١ - ٢٦ شباط سنة ١٩٧٦ ص ٢٢

السيارة من المسؤولية وتأمين رب العمل على حياة العمال أو ما يفرضه التعامل التجارى كتأمين على البضائع المستوردة اذا فتح المستورد اعتماد بقيمتها لدى مصرف فانه لا يفتح بقيمة البضاعة اعتمادا الا اذا أمن المستورد عليها لتكون ضماناً للاعتماد المصرفي وهكذا أصبحت شركات التأمين تقرض أقساط عالية وتجنّى أرباحا باهظة استغلالا لحاجة الناس واضطرارهم طمعا في زيادة الربح الذى أصبح هو هدف شركات التأمين .

أليس بعد هذا القول من شهادة لأحد العلماء الذين تحمسوا للتأمين ان رأى الذين قالوا بحرمة التأمين التجارى منصب على شركات التأمين التجارية الربوية الاحتكارية الاستغلالية التى ترمى الى الثراء الفاحش من غير جهد وبغير سبب .

أما التأمين التعاونى الذى يكون بين جماعة من الأغنياء وأخرى فقراء ويصنعون صندوقا يتبرع فيه كل بقدر طاقته الغنى مقدار غناه والفقير بمقدار فقره بحيث اذا حدثت مصيبة للفقير وأخرى للغنى يأخذ الفقير أكثر من الغنى وليس هناك من يقوم بهذه الوظيفة ويستفيد منها أو يتاجر فيها بل هو تعاون أو تضامن اجتماعى أو تكامل اجتماعى أو تأمينات اجتماعية كالموجودة الآن فى معظم المجتمعات الاسلامية المعاصرة فهى مباحة ولا حرمة فيها باجماع الفقهاء لأن الناس يتبعون دولتهم وهى التى توفر لهم كل حاجتهم الأساسية والكمالية حتى ولو كان ذلك التأمين بطريق الزام واجبار

كما أرى ثانيا أن رأى الذين أجازوا التأمين جانبهم الصواب للآتى :

١ - أنهم اعتمدوا فى أدلتهم على قياسات استنبطوها من استنتاج الفقهاء والمجتهدين بينما قالوا بحرمة التأمين استندوا على نصوص شرعية وقواعد أساسية للمجتهدين وفرق ما بين النصوص الشرعية والقواعد الأساسية وبين استنتاج الفقهاء والاستنباط .

ب - اعتمد المجيزون للتأمين على تعليقات وتأويلات في الجواز أقل ما يقال فيها أنها تتضمن معنى الغرر والرهان والربا بينما الذين قالوا بالحرمة قالوا بشكل قاطع أن عقود التأمين تدخل في مضمون النصوص التي تحرم القمار والميسر والغرر والرهان وفرق كبير بين الأخذ بالتأويل الذي تحوم حوله شبهه الحرام وبين الأخذ بالنص القاطع الجازم الذي لا يقبل الجدل ولا التأويل .

ج - استند المجوزون للتأمين في جوازهم له على مبادئ تعاونية تكافلية وضع أصولها الاسلام لتحقيق المجتمع المتكافل كعقد الموالاة ونظام العواقل ونظام التقاعد والمعاش وهى في مضمونها ومفهومها لا تنهض أن تكون دليل على جواز التأمين لأنها تعتمد على التبرع والدفع الذاتى والمساهمة فى أوجه الخير بينما الذين قالوا بحرمة التأمين ردوا أن تكون لعقود التأمين أية صلة بهذه المبادئ التعاونية التى أصبح يحتج بها المجوزون لكون عقود التأمين التجارية الحالية تقوم على الاستغلال وابتزاز الأموال والمرابحة الفاحشة .

د - نرى المجوزون للتأمين التجارى أن تحقيق الأمن والسلامة لكل مواطن هو من الخدمات الاجتماعية التى هى من خصوصيات الدولة فكيف يجوزون لفرد أو هيئة أو شركة أن تستغل هذه الخدمة الاجتماعية لابتزاز الأموال والربح الذاتى والاثراء بغير سبب .

هـ - اعتمد المجوزون للتأمين على مصدر العرف كمصدر شرعى للأحكام ولم يعتمدوا على الكتاب والسنة بحجة أن التأمين قد كثر التعامل به والتعارف عليه لذلك فيكون جائزا وهل العرف لغة لا تعرف مصادر شرعها يمكن أن يكون دليلا على الجواز .

و - أستند المجوزون على الاستثناءات التى وضعها الفقهاء كضرورة شرعية كاستثناء الضرورات تبيح المحظورات فهل هذا الاستثناء يصح أن يكون دليلا على جواز التأمين وهل يعقل أن يوضع الاستثناء مكان القاعدة وهى المصدر الشرعى ان ذلك لا يجوز ما دام يمكن تطبيق القاعدة ولا داعى لاستثناءات .

ز - عقد المجوزون للتأمين التجارى قياسا خاطئا بتشبيه عقد التأمين التجارى لعقد المضاربة ليس فيه ربا بينما عقد التأمين فيه على الأقل شبه الربا .

ح - جوز القائلون بجواز عقد التأمين التجارى استنادا الى عقد جوزه الفقهاء وهو جواز استئجار أجير يتولى الحراسة وأقول ان استئجار الاجير أمر شرعى بينما التأمين التجارى عقد قصد منه الاتجار والاستغلال والربح .

ط - يخلط المجوزون للتأمين بين التأمين التعاونى والتجارى ولا يفرقون بينهما بينما عقد التأمين التعاونى تبرع ولا يستهدف منه تجارة ولا ربح وانما يقصد منه توزيع الأخطار بين المشتركين والتعاون فيما بينهم على تحمل الضرر .

بينما عقد التأمين التجارى على عكس ذلك تماما كما سبق .

ى - يشبه المجوزون للتأمين التجارى شركة التأمين بالوسيط الذى ينظم التعاون وأقول ان هذا التشبيه ليس فى محله فالذى ينظم التأمين التعاونى غير مستفيده منه ولا يأخذ عليه أجر على عكس شركة التأمين فهى مستفيدة ، مستغلة قد تحصل على المال كله بعد وفاة المؤمن وليس له وارث وهى تستغله فى حياته لذلك وبغيره أرى أن هذا الرأى ضعيف لا ذكرت .

أدلة الفريق الثالث من فقهاء الاسلام الذين أفتوا بحل التأمين التعاونى

يرى علماء الاسلام جواز التأمين التعاونى بدلا من التأمين التجارى
المحرم وذلك للأدلة الآتية :

الأول : ان التأمين التعاونى من عقود التبرع التى يقصد بها أصالة التعاون
على تفتيت الأخطار والاشتراك فى تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث
وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من
يصيبه الضرر فجماعة التأمين التعاونى لا يستهدفون تجارة ولا ربحا
من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على
تحمل الضرر .

الثانى : خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة
فليس عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من الأقساط فى
المعاملات ربوية .

الثالث : انه لا ضرر جهل المساهمين فى التأمين التعاونى بتحديد ما يعود
عليهم من النفع لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة
بخلاف التأمين التجارى فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع : قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من
الأقساط لتحقيق الغرض الذى من أجله أنشئ هذا التعاون سواء كان
القيام بذلك تبرعا أو مقابل أجر معين .

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاونى على شكل شركة تأمين
تعاونية مختلطة للأمور الآتية :

أولا : الالتزام بالفكر الاقتصادي الاسلامى الذى يترك للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا يأتى دور الدولة الا لعصر مكمّل لما عجز الأفراد عن القيام به وكدور مواجه ورقيب لضمان نجاح هذه المشروعات وسلامة عملياتها .

ثانيا : الالتزام بالفكر التعاونى التأمينى الذى بمقتضاه يستغل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيذى ومسئولية ادارة المشروع وتدريب الأهالى على مباشرة التأمين التعاونى من الأفراد نحو بعضهم بعضا .

بدائل التأمين :

يستطيع المسلم أن يعرف أن أول بديل للتأمين التجارى هو الايمان بالله ايماننا مطلقا لا يخالطه شائبة ايماننا يزيل الخوف على النفس وعلى الرزق وعلى الذرية وعلى الممتلكات وايماننا بالقضاء والقدر وهو أن ما أخطأ الانسان لم يكن يصيبه وما أصابه لم يكن ليخطئه ولو اجتمعت الأمة على نفع انسان ما لم ينفعه الا بما كتبه الله له ولو اجتمعت الأمة على أن تضر انسانا ما لم تضره الا بشيء قد كتبه الله عليه .

وان الذى يملك الأمن فى الحياة للجسم والنفس انما هو الله ويتحقق ذلك للعبد المسلم بالعبادة الخالصة لله تعالى يقول جل شأنه عقب ذكر رحلتى الشتاء والصيف لقريش « فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » .

البديل الثانى للتأمين هو الدولة الاسلامية :

تقوم الدولة الاسلامية بتحقيق الأمن للمواطنين كخدمة اجتماعية وهى من اختصاصها وذلك كتأمين الحدود من الخارج وكاقامة الأمن بالعدل ودفع الظلم وتأمين الحق لكل مواطن بأجهزة الأمن المختلفة فى الدولة وكتأمين مطالب الانسان الأساسية كالغذاء والكساء والمأوى .

والاسلام قد وضع نظامه الاجتماعى القائم على المبادئ التكافلية ليحقق الكرامة الانسانية والمستوى المعيشى لكل انسان وسأوجز أهم هذه المبادئ التى وضعها الاسلام فيما يلى :

اولا : تأمين الدولة كفالة العاجزين والمحتاجين :

يكفل بيت مال المسلمين العاجزين والمحتاجين وذلك بكفالتهم فقد جاء فى الحديث الذى رواه البخارى ومسلم عن رسول الله ﷺ انه قال « انا أولى بكل مسلم من نفسه من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً أو ضياعاً (أى أولاداً صغاراً فالى وعلى) » .

ويتدرج تحت هذا التأمين كفالة الأصناف التالية :

- ١ - كفالة اليتيم .
- ٢ - كفالة اللقيط .
- ٣ - كفالة أصحاب العاهات .
- ٤ - رعاية الشواذ والمنحرفين .
- ٥ - كفالة المطلقات والأرامل .
- ٦ - كفالة الشيوخ والعجزة .
- ٧ - كفالة المنكوبين والمكروبين .
- ٨ - كفالة الفقراء من أصحاب الدخل المحدود .

ولم ينس عمر بن الخطاب أن يرمى غير المسلمين من بيت المال العام ماداموا من أهل الذمة فقد جاء فى كتاب الخراج لابی يوسف ان عمر رضى الله عنه حين مر بشيخ كبير يسأل الناس فاسترعى ذلك انتباهه فسأله ما أنت يا شيخ ؟ قال : ذمى (وكان يهودياً) يسأل الجزية والصدقة فقال له عمر ما أنصفناك أكلنا شيبتك ثم نضيعك فى هرمك ؟ ثم أخذته الى بيته فأعطاه ما وجده وأرسل الى خازن بيت المال يقول : أنظر الى هذا واضربائه

(أى أمثاله) فأفرض لهم من بيت المال ما يكفيهم وعيالهم وانما الصدقات،
للفقراء والمساكين (١) وهذا من مساكين أهل الكتاب .

ثانيا : تتحمل الدولة كفالة الحد الأدنى لمعيشة الأفراد وذلك من مال الزكاة
المفروض على الأغنياء بالقدر الذى يحقق كفاية الفقراء من الغذاء والكساء
والمأوى بحيث اذا ضن الأغنياء بمال الزكاة تأخذه منهم الدولة المسلمة بالقوة
ثالثا : تأمين الدولة الاسلامية أسباب العمل للقادرين .

رابعا : كفالة أصحاب الحوائج ووقوع الحوادث براً وبحراً وجواً .

خامسا : تكفل الدولة الاسلامية باصلاح الطريق وتعبيده .

سادسا : اشراف الدولة على مبادئ التكافل التعاونى بين الأفراد .

سابعا : كفالة الدولة للتوازن الاقتصادى بين الأفراد وكفالة بعضهم بعضاً .

لما روى الطبرانى عن رسول الله ﷺ انه قال « ان الله فرض على اغنياء
المسلمين فى أموالهم بقدر الذى يسع فقرائهم ولن يجهد الفقراء اذا جاعوا
وعروا الا بما يصنع اغنياؤهم الا وان الله يحاسبهم حسابا شديدا ويعذبهم
عذابا أليما » .

وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يفرض لكل مولود عطاء غير عطاء
أبيه يقدر « بمائة درهم » . وكلما نما الولد زاد العطاء وقد جرى عليه من
بعده عثمان وعلى والخلفاء .. (٢) .

(١) بيت المال الزكاة لا يعطى منه غير المسلمين أما بيت المال العام
فيعطى منه المسلم والذمى .

(٢) من كتاب الأموال لأبى عبيدة ص ٢٩٧

ثالثا : تأمين الدولة الاسلامية أسباب العمل للقادرين :

نهى رسول الله ﷺ رجلا قويا معفى جاء يسأله فطلب منه الرسول ما فى بيته وكان كساءاً ووعاءاً وباعها الرسول بدرهمين وأمر الرجل أن يحضر طعاما لأهله بدرهم وأن يشتري بالآخر قدوما وشد رسول الله فيه عودا بيده وقال للرجل اذهب فاحتطب ولا أرينك خمسة عشر يوما ففعل وجاء وقد أصاب عشرة دراهم فأشترى ببعضها ثوبا وبعضها طعاما فقال له الرسول هذا خير من أن تجيء وتسأل الناس والمسألة نكتة فى وجهك يوم القيامة ان المسألة لا تصلح الا لذى ثلاث فقر مدقع أو لذى عزم مفطع أو لذى دم موجع رواه أبو داود والترمذى والبيهقى .

رابعا : كفالة أصحاب الحوائج ووقوع الحوادث برا وبحرا وجوا :

تتولى الدولة الاسلامية مساعدة من تحدث له كارثة فى نفسه أو ماله أو أولاده فقد روى مسلم فى صحيحه وأبو داود والنسائى عن أبى بشر قبيصة بن المخارق رضى الله عنه قال : تحملت حمالة (١) فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها فقال « أقم حتى تأتينى الصدقة » (احدى موارد بيت المال) فنأمر لك بها ثم قال : يا قبيصة ان المسألة لا تحل الا لرجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ورجل اصابته حائجة اجتاحت ماله فحلت له المسألة له حتى يصيب قواما من عيش . ورجل اصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجا (العفو) من قومه : لقد اصابه فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش فما سواهما من المسألة يا قبيصة سحت (مال حرام) يأكلها صاحبها سحتا » .

خامسا : تتكفل الدولة بتسوية الطريق وتعبيده وتهئية المواصلات وتأمينها من المفسدين قطاع الطريق ولها أن تضع القوانين الصارمة فى هذا الباب كما قال تعالى : « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض

(١) الحمالة : ما يتحمله المصلح بين فئتين فى ماله ليرتفع بينهما القتال ونحوه .

فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ييغوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » .

وامام الدولة مسئول عن ذلك يقول الرسول ﷺ (الامام راع ومسئول عن رعيته) ويقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « والله لو ان ناقة في اقاصى العراق عثرت لخشيت أن يسأل عنها عمر لما لم يعبد لها الطريق » .

سادسا : اشراف الدولة على مبادئ التكافل التعاونى بين الافراد :

ان فكرة التكافل التعاونى بين العائلة الواحدة أو الحى الواحد أو المهنة الواحدة أمر دعا اليه الاسلام وحض عليه .

قال تعالى :

« وتعاونوا على البر والتقوى » (١) وقال تعالى « ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » (٢) ويقول الرسول ﷺ « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . رواه الشيخان

ونظام التكافل الاجتماعى التعاونى فى الاسلام لا يتم الا بالشروط الآتية : (٣)

١ - أن يدفع الفرد المساهم بنصيبه المفروض عليه فى ماله على وجه التبرع قياما بحق الآخرة .

٢ - اذا أريد استغلال هذا المال المدخر فبالوسائل المشروعة وحدها .

٣ - لا يجوز لفرد أن يتبرع بشئ على أساس أن يعوض بمبلغ معين اذا حل به حادث ولكن يعطى من مال الجماعة بقدر ما يعوض خسارته أو بعضها على حسب ما يسمح به مال الجماعة .

(١) سورة المائدة آية ٣٣

(٢) سورة المائدة آية ٢

(٣) سورة الحشر آية ٩